

الخذلان الدولي لكرد سوريا



في سعيها لإضعاف موقف واشنطن شمال شرقي سوريا؛ تعكف موسكو على تنفيذ إستراتيجية جديدة تتضمن إبرام صفقات مع مختلف الفاعلين، وخاصة مع القوى الكردية، والتي مثلت التوافقات الأخيرة فيما بينها محاولة جديدة لتعزيز الموقف الروسي في إقليم الجزيرة، وملء الفراغ الناتج عن تراجع النفوذ الأمريكي.

في هذه الأثناء؛ تعزز قوات سوريا الديمقراطية "قسد" دورها الأمني من خلال؛ شن العمليات ضد تنظيم "داعش"، وإبرام المزيد من التفاهات مع موسكو لمنع القوات التركية من التوغل في مناطق سيطرتهم، ومحاولة توظيف التنافس الأمريكي-الروسي لسحب تنازلات من الطرفين، وخطب ود بعض الدول الخليجية لمناكفة أنقرة.

ومنذ تورطها في المستنقع السوري (سبتمبر 2015)؛ لجأت موسكو إلى إبرام الصفقات ومشاركة الأراضي مع مختلف أطراف الصراع، بما في ذلك؛ الولايات المتحدة، وإيران، وتركيا، وإسرائيل، فضلاً عن القوى المحلية، ولا تزال تعمل على توظيف تناقضات المشهد السوري المتشابك لتعزيز دورها الأمني والعسكري.

وشهد شهر أغسطس الماضي تطوراً في تلك السياسية، حيث رعت موسكو صفقة مثيرة للجدل بين حليفها، قدرتي جميل، وبين "قسد" التي خذلتها روسيا مرتان؛ أولاهما عندما أعطت أنقرة الضوء الأخضر لشن عملية "غصن الزيتون" (2018)، والثانية عندما قدمت تسهيلات لا يستهان بها للقوات التركية في عملية "نبع السلام" (2019).

لكن قيادة "قسد" قررت غض الطرف عن ذلك الخذلان وأبرمت اتفاقية مع دمشق برعاية موسكو (أكتوبر 2019) تعهدت فيها بدمج قواتها مع جيش النظام مقابل اعتراف روسيا بالحكم الذاتي الكردي شرقي الفرات، ودعت الرئيسة التنفيذية لمجلس سوريا الديمقراطية "مسد"، إلهام أحمد، آنذاك للحوار مع دمشق ومحاولة التوصل معها إلى: "خارطة للتخيير الديمقراطي"، وتعهدت بتسليم البلدات والمدن العربية لقوات النظام، إلا أن قادة "قسد" تملصوا من تلك الاتفاقية عقب تعهد الولايات المتحدة بإبقاء قواتها وبحمية حقول النفط شمال شرق سوريا.

وعلى الرغم من إشادة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بمواقف إلهام أحمد وتعهدده بدفع النظام لإقرار الاتفاقية الأخيرة (أغسطس 2020)؛ إلا إن تصريحاته لم تجد صاغية في دمشق؛ حيث استمر إعلام النظام في شجب تصرفات "قسد" واتهام قادتها بعدم المصداقية نتيجة عدم التزامهم باتفاقية "حميميم" السابقة، ووصفهم بشار الأسد في إحدى خطاباته بالخونة، وعمد نظامه إلى دعم انتفاضة العشائر ضدهم وتحدي سلطتهم في دير الزور.

واقصر موقف النظام، إزاء اتفاق "مسد" مع قدرتي جميل، على تصريح لوزير الخارجية وليد المعلم في مؤتمره الصحفي الأخير مع لافروف (7 سبتمبر 2020) رفض فيه أية اتفاقية "تخالف الدستور السوري"، لكن لافروف لم يأخذ تلك التصريحات بجدية، إذ سبق لوليد المعلم التأكيد على أن التطلعات الكردية "قابلة للتفاوض"، ما يؤكد أن استجابة نظام دمشق تعتمد على مستوى الضغط الذي تمارسه موسكو وليس بناء على مواقف ثابتة.

ويرى خبراء غربيون أن الورقة الكردية باتت تُستخدم من قبل مختلف الأطراف دون جدية أو التزام حقيقي، إذ إن روسيا خذلت كرد سوريا مرتان، وتخلّى عنهم الأميركيان مرتان كذلك في غضون السنوات الأربعة الماضية، بينما لا يشكل الدعم الأوروبي والخليجي أية حماية لهم من النفوذ التركي المتنامي شمال شرقي البلاد، ولم تمنع علاقة "الإدارة الذاتية" بالولايات المتحدة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من سحب الجزء الأكبر من القوات الأمريكية شمال شرقي سوريا تاركاً "قسد" لمواجهة مصيرها أمام الجيش التركي عام 2019.

وجاءت الصفقة النفطية مع إحدى شركات النفط الأمريكية (أغسطس 2020) بنتائج عكسية، حيث أثارت شجباً دولياً واسعاً، ودفعت واشنطن للتملص منها.

وفي ظل السخط الإقليمي، عمدت الإدارة الأمريكية إلى التخفيف من وطأة الاتفاقية المثيرة للجدل؛ حيث أعلن الناطق الرسمي باسم التحالف الدولي، العقيد مايلز كاينز، أن الولايات المتحدة والتحالف الدولي، ليسا طرفاً في الاتفاقيات النفطية الأخيرة التي أعلنتها "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" مع شركات أمريكية خاصة، وأكدت وزارة الخارجية الأمريكية (12 أغسطس) أنها تتفاوض مع الروس للتوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين بشأن إدارة الموارد النفطية في سوريا، واضطر قائد القوات المركزية الأمريكية الجنرال كينيث ماكنزي إلى الإدلاء بتصريح يخفف من وطأة السخط الإقليمي إزاء ذلك الاتفاق مؤكداً أن الخارجية الأمريكية تتحدث مع الروس ومع المسؤولين الأكراد حول سبل استثمار الموارد النفطية لتحسين أوضاع السكان المحليين.

"مسد": أزمة مصداقية

نظراً لسياستهم الانتهازية، وتلاعبهم المتكرر بخيوط الصراع الدولي؛ فإن مصداقية زعماء "مسد" تبدو واهية إلى درجة تجعل من غير الممكن الاعتماد عليهم لتشكيل موقف ثابت أو تبني سياسة مستدامة في إقليم الفرات، إذ يبدو من الواضح لكل من موسكو ودمشق أن إلهام أحمد وفريقها لجأوا إلى الاتفاقية الأخيرة مع قدري جميل بهدف حمل الكرملين على كبح جماح أنقرة، وكسب الوقت ريثما تظهر نتائج الانتخابات الأمريكية، حيث يعوّل الكرد على وصول الديمقراطيين إلى البيت الأبيض، خاصة وأنهم تمتعوا بعلاقة وطيدة معهم منذ أيام أوباما، ويأملون أن ينفذ بايدين تعهداته الانتخابية لهم في حال توليه الرئاسة، وفي هذه الحالة؛ تدرك موسكو ودمشق أن "مسد" سيديرون ظهورهم لهم مرة أخرى. أما إذا بقي ترامب في الحكم فإنهم سيضطرون للإبقاء على تلك الاتفاقية ومحاولة تحقيق القدر الأكبر من المكاسب من خلالها.

وبالإضافة إلى عدم ثقة دمشق وموسكو بهم؛ يعاني قادة "مسد" من أزمة في المصداقية في تعاملهم مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، حيث دأبوا على التحريض ضد سياسات موسكو في زيارتهم للعواصم الغربية، وعلى التشكيك في مصداقية واشنطن أثناء لقاءاتهم الأخيرة بموسكو، والتعبير عن تضامنهم مع النظام ضد المعارضة في مفاوضات حميميم، فيما تحدثوا بصورة مغايرة خلال مفاوضاتهم الأخيرة مع المجلس الوطني الكردي (سبتمبر 2020)!

ويكشف ذلك التناقض عن سياسية انتهازية يحاول من خلالها زعماء "مسد" التلاعب بالتناقضات الدولية وانتزاع أكبر قدر من التنازلات من قبل مختلف الأطراف، دون التمكن من تحقيق مكاسب صلبة على أرض الواقع.

وعلى الرغم من علاقتهم الوطيدة مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي؛ إلا أن قادة "مسد" لا يرون تلك الدول حليفاً يمكن الاعتماد عليه، خاصة وأنها تعمل على إعادة العلاقات مع النظام، وتتوق لأن تكون ضمن المستثمرين الأوائل في جهود إعادة الإعمار، ويشكك البعض في أن الحفاوة التي يحظون بها في بعض العواصم الخليجية تهدف إلى مناكفة أنقرة ودفع الميليشيات الكردية لتأزيم الموقف العسكري في الشمال السوري بدلاً من التهدئة التي يتطلعون إليها بواسطة روسية.

في هذه الأثناء؛ تبدو دمشق أقل دبلوماسية من موسكو، حيث يصر مسؤولو النظام على عدم الاعتراف بأية حقوق خاصة لقسد، وعلى إلزامهم باتفاقية "استسلام" تتضمن؛ ضم قواتهم للجيش، وتسليم أسلحتهم، وإنزال علمهم واستبداله بعلم النظام.

ويوحي اختيار قدري جميل للعب دور "الوكيل الثانوي" في الاتفاقية الأخيرة بعدم جدية موسكو في فرض ذلك الاتفاق، إذ إن لافروف لم يمارس ضغوطاً فعلية على دمشق لإقرار بنودها، خاصة وأن جميل لا يتمتع بثقل حقيقي في دمشق سوى أنه صهر الزعيم الكردي الشيعي خالد بكداش، ويتعامل النظام معه على أنه شخص "فاسد" يتم تكليفه بمهام "استخباراتية" في بعض الملفات المتعلقة بموسكو، باعتبار إتقانه اللغة الروسية وإقامته في موسكو منذ استقالته من منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية عام 2013. واقتصر دوره منذ ذلك الحين على المشاركة في مؤتمر "سوتشي" (2018).

ومن جهتهم؛ ينظر قادة "مسد" إلى قدري جميل باعتباره محض "أداة روسية"، ويرغبون، من خلال الاتفاقية التي وقعوها معه، في الدخول كطرف في مفاوضات جنيف (والتي اتفقت سائر الأطراف الدولية الفاعلة على استبعادهم منهم في الفترة الماضية)، أملين أن تسفر الانتخابات الأمريكية عن إدارة ديمقراطية بقيادة بايدن الذي يعتبرونه أحد أكثر المتحمسين لقضيتهم، خاصة وأنه أظهر حماساً كبيراً لمطالبهم في حملته الانتخابية، وأثناء رئاسته لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، وكذلك خلال توليه منصب نائب الرئيس في عهد أوباما قبل ذلك، حيث زار كردستان العراق نحو 24 مرة في تلك الفترة.

ويُمثل المشهد المتناقض لسياسات "قسد" في عدة مناسبات، أبرزها؛ تفاوضهم مع روسيا على الرغم من تلقيهم الدعم والتسليح من واشنطن، ومحاولة التوصل إلى اتفاق مع النظام والروس ضد فصائل المعارضة السنوية رغم حاجتهم للتهدئة مع أنقرة، والعمل على استمالة العشائر العربية شرقي الفرات ضد دمشق بالتزامن مع محاولة التوصل إلى اتفاق مع النظام في الوقت نفسه.

وتعود تلك السياسات المتناقضة إلى عام 2016، عندما وقفت "وحدات حماية الشعب" الكردية إلى جانب النظام، وقامت بقطع الإمدادات عن الجيش الحر في معركة حلب، ثم انقلبت على النظام بعد ذلك نتيجة حصولها على الدعم الأمريكي، ومن ثم لجوئها إلى التقارب مع دمشق في كل مرة يشن فيها الجيش التركي عمليات عسكرية ضدها منذ عام 2017.

”الإدارة الذاتية“ وفقدان الأفق السياسي

في تصريح مثير للجدل؛ اعتبرت وزارة الخارجية الأمريكية أنه: ”من غير الممكن إقامة حكم ذاتي كردي دون تأمين علاقات تبادل تجاري واتفاقيات أمنية مع مختلف دول الجوار“، وهو أمر غير منظور بالنسبة لقسد في الوقت الحالي، حيث تتسبب أجندتها الانفصالية وتبعيتها لحزب العمال الكردستاني برفض أنقرة لأي تفاهم مع قيادتها الماركسية المتطرفة، وترفض كل من بغداد ودمشق وطهران، وحتى أربيل قيام سلطة كردية انفصالية بدعم أمريكي، فيما ترمي الدبلوماسية الروسية بثقلها لإخضاع ”مسد“ إلى سلطة النظام.

وبالإضافة إلى الجوار الرفض لها بالكامل؛ تعاني ”قسد“ من أزمة مصداقية، ومن تمرد العشائر العربية التي تشكل المكون الأساسي والأكبر شرقي الفرات، وهي معضلة عجز قائدتها فرهادي عبدي شاهين (مظلوم عبدي) عن حلها في لقاءاته الأخيرة ببعض عشائر المنطقة.

ورأت دراسة نشرها موقع ”ناشيونال إنترست“ أن المكاسب التي حققها النظام على الأرض بدعم روسي قد عززت موقف دمشق، ما يدفع ”قسد“، التابعة لمجلس سوريا الديمقراطية، إلى مراجعة تحالفاتها ومحاولة التوصل إلى توافقات مع نظام دمشق في ظل تذبذب مواقف حلفائها شرقي الفرات، ويبدو أن الحل الوحيد الذي يمكن أن يجلب الاستقرار على المدى الطويل لهم هو التقارب مع النظام.

ويبدو أن آفاق الدبلوماسية الكردية المثيرة للجدل آخذة في التقلص، حيث تجد الإدارة الذاتية الكردية نفسها في موقف صعب؛ إذ إنها تتحمل سائر الأعباء التي تقوم بها الدولة على صعيد الإدارة والحكم لكنها تفتقر إلى وحدة الأراضي وإلى السيادة التي تتمتع بها الدول، ما يدفعها للجوء إلى إبرام اتفاقيات ”هشة“ وغير مستدامة، والبقاء تحت رحمة التوافقات المبرمة بين مختلف القوة الفاعلة، وخاصة منها الاتفاق الروسي-الأمريكي لغض الطرف عن الحملة العسكرية التركية في أكتوبر 2019، ما يؤكد أنه من غير الممكن بناء كيان مستقل بناء على دعم متقطع من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي.

وفي مقابل التسليح الأمريكي والدعم الذي تمتعت به من قبل القوات الأمريكية في السنوات الماضية؛ يبدو أن خيارات ”قسد“ باتت محدودة، وأن الخيار المتاح لها في الوقت الحالي هو الانخراط في خطة موسكو لإدماج مختلف الميلشيات شبه المستقلة في جيش النظام، والإقرار بأطماع روسيا في نفض الجزيرة تحت سيطرة دمشق.

ويفرض ذلك السيناريو على ”قسد“ تقديم تنازلات كبيرة يمكن أن تحدث انشقاقات واسعة في صفوفها، حيث استنكر الرئيس المشترك لمكتب العلاقات الخارجية في ”قسد“ عبد الكريم عمر التنازلات المعروضة عليهم، قائلاً: ”بدون قوات دفاع، كيف يمكننا حماية شعبنا وحماية رؤيتنا السياسية؟“، ويبدو أن هنالك أجنحة تعارض أي اتفاق من ذلك النوع، وتبدي استعدادها للانخراط في مواجهات مسلحة لمنع عودة المناطق التي تسيطر عليها ”قسد“ إلى سيطرة النظام.

في هذه الأثناء؛ تعتمد القوات الروسية على تعزيز مشاعر الاحتقان الشعبي ضد الوحدات الكردية والقوات الأمريكية عبر تحريض عشائر المنطقة ضد "قسد"، حيث تؤكد مصادر محلية قيام القوات الروسية بتسليح عشائر موالية للنظام وتحريضها على مواجهة قوات التحالف الدولي، على اعتبار أن السيطرة على العشائر تعني السيطرة على المنطقة بأكملها، وقد تمكنت القوات الروسية بالفعل من استمالة فئات من عشائر "البقارة" و"العقيدات" و"البوسرايا" و"البوخابور" و"الجبور" و"المشاهدة" لصالحها، علماً بأن تلك العشائر منقسمة فيما بينها بين الوقوف إلى جانب الثورة، وبين التعاون مع روسيا وإيران.

كما تبذل وزارة الخارجية الروسية جهوداً رديفة لترجيح كفة الشق المعارض لفرهاد (مظلوم) عبدي في "مجلس سوريا الديمقراطية"، حيث قامت بإرسال القيادي الموالي لها في الحزب جميل بايك، إلى دمشق للتباحث سراً مع نظام الأسد حول سبل إضعاف نفوذ القائد العسكري في "الاتحاد الديمقراطي" مظلوم عبدي، وعرقلة الجهود التي يبذلها لفك الارتباط مع "حزب العمال الكردستاني" بدعم أمريكي.

وفي إطار السعي الروسي لاستقطاب مختلف القوى المحلية في الشمال الشرقي؛ استقبل وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف (22 سبتمبر) رئيس "تيار الغد"، أحمد الجربا، إضافة إلى ممثلين من "جبهة السلام والحرية"، منهم القيادي في "المجلس الوطني الكردي" محمد إسماعيل، وعضو الهيئة الرئاسية "للمجلس الوطني الكردي" وسكرتير حزب "يكي تي الكردستاني" سليمان أوسو، الأمر الذي أثار امتعاضاً لدى بعض قادة "قسد".

ويُمعن النظام من طرفه في استخدام الملف الكردي كورقة للضغط والمساومة مع موسكو وأنقرة، ولا يبدو جاداً في تحقيق تطلعات "مسد" لإنشاء حكم ذاتي، ففي اللقاءات التي عقدها صالح مسلم مع مسؤولي النظام بدمشق (8102) بهدف: "التعرف على بعضهم البعض وبناء الثقة وتطوير العلاقات المتبادلة"؛ فوجئ بحجم الرفض لفكرة إنشاء دولة لامركزية، أو إنشاء حكومات إقليمية تراعي مصالح الأقليات، ورفض قادة النظام أية ترتيبات من شأنها تكرار تجربة حكومة إقليم كردستان العراق في سوريا، وخشيتهم من وصول الحكم بدمشق إلى الحال الذي بلغته سلطة بغداد الواهية على أقاليمها، خاصة وأن بشار الأسد يكرر في مقابلاته الأخيرة أنه في موقف تفاوضي قوي وعدم استعداد له لقبول أية ضغوط خارجية.

ويدرك قادة "مسد" أن فشلهم في التوصل إلى اتفاق مع دمشق سيدفع بنظام بشار الأسد للتوصل إلى تفاهات مع أنقرة ضدهم، ولذلك فيبدو أن الحل الوحيد المتاح أمامهم في الوقت الحالي هو تقديم تنازلات سيادية للنظام، والتخلي عن طموحات الاستقلال، على أمل أن تسفر الانتخابات الأمريكية عن مفاجآت تخفف عنهم وطأة الضغط الأمني والدبلوماسي.

Strategy
W A T C H



المرصد
الإستراتيجي

البحوث والدراسات

أبحاث ودراسات متخصصة تستند إلى الرصد العلمي والميداني لأهم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحديات الهوية وإدارة العلاقات البينية في المنطقة العربية.

12 أكتوبر 2020

المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الأيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

www.strategy-watch.com